



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :/2021

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

الشمول المالي واثره على الاستدامة المالية دراسة حالة دول الجزائر، تونس والمغرب

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د.)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

تحت إشراف:

علية عبد الباسط عبد الصمد

إعداد الطالب:

- بوحبل أحمد

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	هشام حريز
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	حمزة خوازم
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	علية عبد الباسط عبد الصمد

السنة الجامعية 2021/2020



شكر وتقدير

ليس بعد تمام العمل من شيء أجمل ولا أسمى من الحمد،
فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه
وكما ينبغي لجزيل فضله وعظم احسانه على ما انعم به على

من إتمام هذا البحث

ثم إنه لا يسعني إلا أن أشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من
ساهم في إنجاز هذا البحث وخص بالذكر.

استاذي المشرف الدكتور **عليه عبد الباسط عبد الصمد** على ما
خصني به من التوجيه والتصويب، وما علمني من فيض إنسانيته
وخلقه الرفيع ومستواه الراقى.

والى كل الأشخاص الذين دعموني في إنجاز هذا العمل، كما أتقدم

بجزيل الشكر لكل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية بالمركز

الجامعي ميلة.

الاهداء

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد ﷺ .

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

أهدي عملي هذا إلى جوهر الفؤاد ومنبع الحنان والعطاء إليك يا أمي

أطال الله في عمرها وإلى أبي العزيز أطال الله في عمره

وإلى زوجتي الكريمة، وأولادي مصعب، عبد الله والكتكوت الصغيرة زينب.

وإلى إخواني وجميع أولادهم

وإلى جميع الأصدقاء والأحبة

وإلى كل من علمني حرفاً فصار له بذلك علينا ديناً

أحمد

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الشمول المالي وأثره على الاستدامة المالية في دول الجزائر، تونس والمغرب من خلال معدلات الشمول المالي ومدى تحقيقه في هذه الدول وكذا تحليل الاستدامة المالية بدراسة وتحليل الدين العام ومدى استقرار وتحقيق الاستدامة واثر الشمول المالي عليها. واهم ما توصلنا إليه في هذه الدراسة هو أن الشمول المالي محقق في كل الدول وبنسب متفاوتة وكذلك بالنسبة للاستدامة المالية، أما بالنسبة لأثر الشمول المالي على الاستدامة المالية لأن هناك ارتباط محايد بن الشمول المالي والاستدامة المالية في البلدان الثلاث، أنه يلاحظ عدم فعالية سياسة الشمول المالي المعتمدة وعدم قدرتها على التأثير المباشر في الاستدامة المالية والاستقرار المالي في هذه البلدان وخاصة في الجزائر وذلك لاعتمادها على الجباية البترولية وعدم استقرار أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التثقيف المالي، الحسابات البنكية، الاستدامة المالية، الدين العام، معدل التضخم، سعر الفائدة، معدل النمو الاقتصادي.

abstract

We aim through this study to assess the level of financial inclusion and its impact on financial sustainability in the countries of Algeria, Tunisia and Morocco through the rates of financial inclusion and the extent to which it is achieved in these countries.

The most important finding in this study is that financial inclusion is achieved in all countries to varying degrees, as well as with regard to financial sustainability. As for the impact of financial inclusion on financial sustainability, because there is a neutral correlation between financial inclusion and financial sustainability in the three countries, it notes the ineffectiveness of the financial inclusion policy The approved ones and their inability to directly affect the financial sustainability and financial stability in these countries, especially in Algeria, due to their dependence on oil taxation and the instability of oil prices

Keywords: financial inclusion, financial education, bank accounts, financial sustainability, public debt, inflation rate, interest rate, economic growth rate

فهرس المحتويات

I.....	الشكر
II.....	الإهداء
III.....	ملخص
IV.....	قائمة المحتويات
أ.....	مقدمة

الفصل الأول: عموميات حول الشمول المالي والاستدامة المالية

11.....	المبحث الأول: ماهية الشمول المالي.....
11.....	المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي، نشأته وتطوره
11.....	الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي.....
12.....	الفرع الثاني: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي
14.....	الفرع الثالث: نشأة وتطور الشمول المالي
16.....	المطلب الثاني: مقومات ومؤشرات الشمول المالي
16.....	الفرع الأول: مقومات الشمول المالي
17.....	الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي
18.....	المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي واهدافه وخصائصه
18.....	الفرع الأول: أهمية الشمول المالي
19.....	الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي.....
19.....	الفرع الثالث: خصائص الشمول المالي.....
21.....	المبحث الثاني: الاستدامة المالية
21.....	المطلب الأول: تعاريف للاستدامة المالية.....
22.....	المطلب الثاني: مرتكزات ومؤشرات الاستدامة المالية
22.....	الفرع الأول: مرتكزات الاستدامة المالية
23.....	الفرع الثاني: مؤشرات قياس الاستدامة المالية
24.....	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية
26.....	المطلب الثالث: خصائص وأهمية الاستدامة المالية
26.....	الفرع الأول: خصائص الاستدامة المالية
26.....	الفرع الثاني: أهمية الاستدامة المالية

المبحث الثالث: دراسات سابقة 27

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: الشمول المالي في الجزائر، تونس والمغرب..... 29

المطلب الأول: مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية 29

المطلب الثاني: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية 32

المطلب الثالث: الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية 33

المبحث الثالث: الاستدامة المالية في الجزائر، تونس والمغرب..... 36

المطلب الأول: الاستدامة المالية في الجزائر 36

المطلب الثاني: الاستدامة المالية في تونس..... 37

المطلب الثالث: الاستدامة المالية في المغرب..... 41

المبحث الثالث: تقييم الشمول المالي والاستدامة في الجزائر، تونس والمغرب..... 44

الخاتمة 48

المقدمة

مقدمة

بعد انتشار الشمول المالي في العالم وازدياد حجم وأهمية الخدمات المالية خاصة بالنسبة للتدفقات والتحويلات المالية الدولية التي عرفت نمو قويا، أصبح عدم الاستفادة من هذه الخدمات اشكال كبير أمام الدول المتقدمة والنامية للاستفادة من فرص توليد الدخل والرفاهية الاقتصادية للأفراد، خاصة الفقراء الشباب وهناك تباينات بارزة بين الدول المتقدمة والنامية في مجال الخدمات المالية من حيث نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية لدى مؤسسات مالية رسمية في الدول المتقدمة يزيد عن اضعاف بالنسبة للدول النامية، حيث ألزمت المؤسسات العاملة في هذا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها، كما شجعت على البحث والتطوير في هذا الميدان وقد تبنت مجموعة العشرين للبنك العالمي الشمول المالي كمحور رئيسي من أجل أعمال التنمية العالمية، واعتبر البنك العالمي تعميم الشمول المالي ونشره بين جميع الفئات يعتبر وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين الظروف وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة خاصة في الدول الفقيرة.

أ- طرح الإشكالية : تتمحور إشكالية البحث حول:

ما هو أثر الشمول المالي على الكفاءة والاستدامة المالية في دول الجزائر وتونس والمغرب؟

لمناقشة هذه الإشكالية نجيب على الأسئلة التالية:

- ما مدى وجود ومكانة الشمول المالي في دول الجزائر وتونس والمغرب ؟

- ماهي وضعية الاستدامة المالية واستقرارها في دول الجزائر وتونس والمغرب ؟

- ما هو تأثير الشمول المالي على الكفاءة والاستدامة المالية ؟

ب- فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات البحث على الإشكالية المطروحة كما يلي:

- ما هو دور الدولة في تطور الشمول المالي في دول الجزائر وتونس والمغرب

- وجود تأثير للشمول المالي على الاستدامة المالية ومدى كفاءتها.

ح- مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع والبحث فيه ما يلي:

- حداثه موضوع الشمول المالي وعلاقته بالاستدامة المالية، وتزايد الأبحاث من خلال الملتقيات العلمية في معظم بلدان العالم.

- محاولة ابراز العلاقة بين الشمول المالي والاستدامة المالية.

- قلة الدراسات حول الشمول المالي وأثره على الاستدامة المالية.

خ- أهمية الدراسة:

- الوقوف على واقع الشمول المالي في دول الجزائر وتونس والمغرب.

- الاطلاع على موضوع الاستدامة المالية ووضعيتها في دول الجزائر وتونس والمغرب

- معرفة اثر الشمول المالي على الاستدامة المالية وملائتها.

د- حدود الدراسة

الحدود الموضوعية للدراسة اقتصرت على معرفة المحددات الشمول المالي وأثره على الكفاءة

والاستدامة المالية فالحدود المكانية تم اختيار دول الجزائر، تونس والمغرب وذلك راجع للتقارب

الجغرافي للدول وتحليل الدين العام لديهم.

أما الحدود الزمانية فت اختيار سنوات الدراسة وهي 2011- 2014-2017 وهذا راجع لنقص

الاحصائيات وقتها

وسنعمد في هذا البحث على البيانات المالية المأخوذة من القوائم السنوية للبنك الدولي .

ذ- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

سوف يتم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي من أجل ضبط وتحديد المفاهيم والتعاريف من أجل

وصف الشمول المالي ومحددات ومؤشرات قياسه وكذا الاستدامة المالية ومرتكزاتها من اجل اثراء

الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي سنعمد على المنهج التحليلي والوصفي من أجل التقييم.

ر- صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا من اجل إعداد هذا البحث، ونذكر منها:

- قلة الأبحاث حول الموضوع خاصة باللغة العربية.

- قلة المعلومات والبيانات المنشورة حول الشمول المالية والاستدامة المالية.

ز- هيكل البحث:

انطلاقا من الفرضيات والأهداف الرئيسية للبحث تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل يتضمن الجانب

النظري للدراسة وفصل تطبيقي يتضمن دراسة حالة وهي دول الجزائر، تونس والمرب ، ففي الفصل الأول

سنتطرق إلى الشمول المالي وأداء الاستدامة المالية ويتضمن ثلاثة مباحث وهي المبحث الأول الشمول المالي،

المبحث الثاني الاستدامة المالية أما المبحث الثالث فخصص للدراسات السابقة. الفصل الثاني الدراسة التطبيقية
تأثير الشمول المالي على كفاءة الاستدامة المالية .

الفصل الأول

عموميات حول الشمول

المالي والاستدامة المالية

مقدمة الفصل الأول

حظي مفهوم الشمول المالي مؤخرا اهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة وكذا النامية ، وتسخير جميع الامكانيات اللازمة انجاحه، ولتحقيقه ليس جهود الدولة فقط ولكن ثقافة الاشخاص من جهة اخرى، كما لدوره في تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار المالي والاقتصادي ككل.

كما نهدف في هذا الفصل إلى التطرق إلى الجانب النظري للشمول المالي وكذا الاستدامة المالية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول الشمول المالي وإعطاء تعاريف له، وبما ان الشمول المالي يؤثر على الاستقرار المالي والاستدامة حيث تطرقنا في المبحث الثاني إلى الاستدامة المالية وهذا بإعطاء تعاريف لهما وكذا مؤشرات قياسها أم المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذه الموضوع وهو الشمول المالي وأثره على الاستدامة المالية .

المبحث الأول

ماهية الشمول المالي

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى الأسس النظرية للشمول المالي من خلال عرض نشأة ومفهوم الشمول المالي وأبعاده

المطلب الأول مفهوم الشمول المالي ، نشأته وتطوره

الفرع الأول مفهوم الشمول المالي: هناك عدة تعريفات للشمول المالي نورد منها ما يلي

- يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان " تقرير التنمية العالمي " على أنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية"

- وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء (الصادر في شهر يناير عام 2017 تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي) إلى " تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات بما في ذلك اصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية، مدفوعات، تحويلات، ادخار ائتمان، تأمين... الخ، ويقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة"¹

- يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل الغير رسمية التي لاتضع لحد أدنى من الرقابة والاشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية²

- في حين عرفته مجموعة العشرين ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه " تعزيز وصول استخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"

¹ - جمال الدين بن رجب، حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الاجمالي في الدول العربية، ، صندوق النقد العربي 2018 ، ص2

² - صندوق النقد العربي أبوظبي الامارات المتحدة العربية ، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، رقم 77 سنة 2017، ص 5.

كما عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي و الاقتصادي.³

مما سبق يمكننا القول أن الشمول المالي يعني أن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع يمكنه الحصول على منتجات مالية مناسبة لاحتياجاته مثل حسابات توفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين التمويل والائتمان وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة من خلال الجهات الرسمية، مثل البنوك والبريد، وينبغي ان تكون أسعارها مناسبة للجميع ويكون سهل الحصول عليها وتراعي حماية حقوق المستهلك ويهتم الشمول المالي بتوفير منتجات ملائمة لجميع شرائح المجتمع مثل الفقراء ومحدودي الدخل، أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأطفال من أجل رفع المستوى المعيشي وتحقيق النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تحقيقه إذا كان عدد كبير من الافراد مستبعدين من القطاع المالي الرسمي.

الفرع الثاني الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي:

لتحقيق مفهوم الشمول المالي لابد من توفر ركائز اساسية لتحقيقه وهي:

أ- **دعم البنية التحتية المالية:** يعد توفير بنية مالية تحتية قوية، لتلبية متطلبات الشمول المالي، أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد اولويات تجهيز البنية التحتية، لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، تتضمن الأولويات ما يلي:

" توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال اصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من أولويات.

" تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، بالأخص للتمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية.

" تطوير نظم الدفع والتسوية القومية، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية، وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية .

³ - نعم حسين نعمة، أحمد نوري حسن ، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية / بغداد - 2018 ، ص 31.

" العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفعالية عالية.

ب- الحماية المالية للمستهلك

نظرا لنمو وتطور القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية، والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك ماليا، باهتمام كبير مؤخرا، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وذلك من خلال:

" التأكد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

" توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء على البيانات بشفافية، وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج.

" حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

" توفير آليات للتعامل مع شكاوي العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة، وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.⁴

ج- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع.

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي، من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها، وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة، أخذا في الاعتبار ما يلي:

" مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين، عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، قبل طرحها و التسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الاقراض، الادخار والتأمين ووسائل الدفع بالإضافة للتمويل.

" التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء وتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية، بما يمكن العملاء من الاختيار بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة.

⁴ - حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ISSN 1112- 6132 ، المجلد 16 / العدد 23 السنة 2020، ص 100

" تخفيض الرسوم والعمولات الغير مبررة، المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير مناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

د - التثقيف المالي:

" يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية، من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل جهات حكومية عدة، إلى جانب القطاع الخاص والاطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة المشروعات الصغيرة والشباب والنساء.

" ويهدف التثقيف المالي إلى ايجاد نظام تعليم مالي متكامل، والوصول إلى مجتمع مثقف ماليان يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة، فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطرة.

ومنه ينبغي لتحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة للمستهلكين، ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص المستهلكين الجدد، حيث يتم مراعاة قلة خبراتهم في استخدام الخدمات المالية، لمساعدتهم على ادراك حقوقهم ومسؤولياتهم، ويتم توفير برامج توعية للمستهلك، من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية.⁵

الفرع الثالث: نشأة وتطور الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي (عكس الاقصاء المالي) لأول مرة في العالم سنة 1993 في دراسة ليشون وثرث (leyshon&thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولوا فيها اثر اغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية والغير مصرفية، في عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة إلى هنا ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عد الوصول إليها وعد استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها.⁶

⁵ - حسيني جازية، مرجع سبق ذكره، ص 101.

⁶ - سمير عبد الله واخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين، 2016

ينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استخدام من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وايجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الاقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا اقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في اعقاب الازمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل بذلك التزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كل فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة. وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة اساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية" مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFS) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.⁷

وعملت العديد من الحكومات على اصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، واتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شكاوي العملاء وتحديد الجهة الاشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية. وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم (عام 2003). وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حالياً لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

⁷ - سمير عبد الله واخرون، مرجع سبق ذكره

المطلب الثاني: مقومات ومؤشرات الشمول المالي :

الفرع الأول مقومات الشمول المالي:

كيفية تحقيق الشمول المالي: حتى تحقق أي دولة الشمول المالي لا بد من توفر عناصر وهي:

- عمل دراسة من اجل معرفة الخدمات المالية الموجودة، وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضبط منها، وهي أول خطوة تستطيع الدولة وضع اهدافها ترفع بها مستوى الشمول المالي وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة.
- حماية المستهلك من اجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي يتم عن طريق:
 - حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة
 - تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية
 - توفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل
 - الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل جدية⁸

2/ مبادئ المجموعة العشرين للشمول المالي:

تهدف المبادئ التالية إلى تقديم العون والمساعدة لتهيئة بيئة تنظيمية وبيئية خاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي القائم على الابداع والابتكار.

القيادة: غرس التزام حكومي واسع النطاق تجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف وطأ الفقر.

التنوع: تنفيذ نهج السياسات التي تشجع المنافسة وتتيح حوافز مستتدة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية واستخدام نطاق واسع من الخدمات.

الابتكار: تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها، ويتضمن ذلك معالجة نقاط الضعف في البيئة الأساسية.

الحماية: تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة والعملاء.

التمكين من أسباب القوة: تطوير التنقيف المالي والقدرات المالية.

⁸ - فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد 2020/01، ص 477

التعاون: تهيئة بيئة مؤسسية تتضح فيها خطوط المساءلة والتنسيق داخل الحكومة، وكذلك تشجيع الشركات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنيين.

المعرفة: الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على أدلة وشواهد وقياس التقدم المحرز، ودراسة النهج التراكمي الخاص "بالاختبار والتعلم" المقبول لكل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة.

التناسب: وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية بما يتناسب مع المخاطر والمنافع المتأتية من هذه المنتجات والخدمات المبتكرة ويستند إلى فهم هذه الفجوات والمعوقات الموجودة في التنظيم الحالي.

إطار العمل: النظر بعين الاعتبار في الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي، بما يعكس المعايير الدولية والظروف المحلية وتدعيم مناخ قادر على المنافسة، نظام متناسب ومرن يستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشروط استخدام الوكلاء كعميلين للتعامل مع العملاء، ولوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها إلكترونياً، وحوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في التشغيل البيئي والمتربط على نطاق واسع.

الفرع الثاني مؤشرات الشمول المالي:

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي الصادرة عن مجموعة البنك الدولي والمسماة قاعدة بيانات Global Findex في المصدر أكثر موضوعية، مع توفير قابلية المقارنة الجغرافية والزمنية لجهود الدول في تحسين مستويات الشمول المالي، التي صدرت في نسختها الأولى عام 2011 وتم اصدار النسخة الثانية منها في أبريل 2015 لتشمل بيانات عام 2014 تقدم هذه القاعدة مجموعة من المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد حول العالم والمرتبطة بأهم الأنشطة المالية كالاقتراض والادخار.

حيث تم جمع البيانات من خلال مسح يغطي 150 ألف شخص في 143 بلد وتغطي عينة المسح 972 من سكان العالم، تم اختيار العينة في كل بلد من السكان المدنيين وبشكل عشوائي، كما تم اجراء المقابلات بشكل شخصي في البلدان التي تقل تغطية الهاتف فيها 80% من السكان، وتم تجميع البيانات خلال سنة 2014 ووفقاً لنتائج المؤشر، تصدرت كل من الدنمارك، فنلندا، السويد، النرويج ونيوزيلاندا الترتيب العام للمؤشر بتحقيقها نسبة 100% .

قد بلغ عدد المؤشرات الرئيسية الإجمالي في جويلية عام 2014 من المسح 96 متغيراً رئيسياً بالإضافة لمؤشرات فرعية ترتبط بكل من هذه المؤشرات، كحساب المؤشر وفقاً للجنس والعمر والحالة

الاجتماعية ومكان السكن وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية الاخرى، ليقارب عدد المتغيرات الاجمالي 432، والتي استعرضت الجوانب التالية:

- المؤشرات الخاصة بامتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية؛
- المؤشرات المرتبطة بكيفية وكثافة والغرض من استخدام الحساب المصرفي؛
- المؤشرات استخدام الحساب للقيام بعمليات دفع الفواتير بمختلف أنواعها؛
- المؤشرات المرتبطة بسلوك الأفراد عند الادخار والائتمان؛
- المؤشرات المرونة المالية التي تخص قدرة الافراد على الحصول على أموال في الحالات الطارئة؛
- المؤشرات المرتبطة باستخدام الانترنت والهواتف.

المطلب الثالث : أهمية الشمول المالي واهدافه وخصائصه

الفرع الأول أهمية الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى تسهيل وصول المنتجات والخدمات المالية إلى أكبر عدد ممكن من السكان المحرومين في المجتمع، فهو بمثابة محاولة لتحقيق النمو الشامل للمجتمع من خلال إتاحة التمويل اللازم لمختلف الفئات، مما يؤدي إلى جني فوائد الخدمات المالية، وتعتبر القطاعات المستبعدة من النظام المالي الرسمي شرائح مستبعدة عموماً من المجتمع، لذا يستخدم الشمول المالي للحد من الاستبعاد الاجتماعي للقطاعات المحرومة في المجتمع والتي تشمل المرأة الفقيرة والأشخاص منخفضي الدخل ومنخفضي التعليم، ودوي الدخل المنخفضة، وسكان المناطق الريفية والدول ذات التوزيع الغير عادل للدخل. وبالتالي يعد الشمول المالي محرك اساسي للتنمية الاقتصادية، حيث يتمكن الأفراد والمؤسسات من خلال الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية من توسيع الاستهلاك، وإدارة المخاطر والاستثمار في السلع المعمرة والسلع والتعليم.⁹

إن صعوبة الوصول إلى التمويل هو العائق الأساسي لنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، لذا فإن إتاحة التمويل لهذه المنشآت سوف يعمل على دعم التنمية الاقتصادية، والتأثير على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بالفئات الفقيرة ومحدودي الدخل.

ويعمل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي من خلال دعم استقرار قاعدة الودائع وتحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي، وقد تبين ان المدخرين ذوي الدخل المنخفض أكثر حفاظاً على ودائعهم خلال الأزمات، وبالتالي فإن ودائعهم تعتبر مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاد المصادر الأخرى او صعوبة

9- رمضان عارف رمضان محروس، إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي، مجلة البحوث المالية والتجاري، المجلد 21- العدد الأول - يناير 2020، ص 105.

الحصول عليها، وفي غياب مثل هذا النوع الودائع تجد البنوك صعوبات في الاستمرار في الاقراض، كما ان خسائر القروض الصغيرة ترتبط بدرجة أقل من المخاطر النظامية

الفرع الثاني أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، وتنامي المنافع المتأتية من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء للبنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي وهي كالتالي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية الاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.¹⁰
- تعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، جذب المنشآت الغير رسمية إلى القطاع الرسمي،

وهناك اثار إيجابية للقطاع المصرفي تتمثل في تنويع الأصول المصرفية جذب البنوك لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، وهذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل.¹¹

الفرع الثالث خصائص الشمول المالي:

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية بالطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير متعاملين مع البنوك، وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية،

10 - السعيد بن لخضر، صورية شنبلي، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية/ مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 3، العدد 02(2018) ص 104-129.

¹¹ - نغم حسين نغمة، أحمد نوري حسن، مرجع سبق ذكره ، ص 33

وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية، والتحويل البرقي، مكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفعالة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز فكرة انتشار الشمول المالي، كما يساعد الشمول المالي أيضا من تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الانتاجية والدخول، وزيادة الانفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دفع النمو الاقتصادي.¹²

¹² - فضيل البشير ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 477 .

المبحث الثاني

الاستدامة المالية

سننتظر من خلال هذا المبحث الى عموميات حول الاستدامة المالية خلال عرض مفهومها و مرتكزات ومؤشرات الاستدامة بالإضافة إلى خصائصها وأهميتها،

المطلب الأول: تعاريف للاستدامة المالية:

للاستدامة المالية مفاهيم متعددة استندت بعضها إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وملاءة الدولة، تماشيا مع فكرة أن الحكومات يجب أن تستوفي بعلاقة طويلة الأجل بين الدين والنمو الاقتصادي، بينما استندت البعض الأخرى إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وقيود الموازنة بين الأزمنة، وهي الفكرة التي تتعلق بخيار الحفاظ على الدين العام مساويا لقيمة فائض الميزانية العامة في المستقبل.

ترجع المحاولات الأولى لتحليل استدامة السياسة الميزانية إلى كينز الذي أهتم بأزمة الدين العمومي التي عرفتها فرنسا آنذاك، حيث نصح الحكومة الفرنسية بوضع سياسة مالية مستدامة وتحقيق القيد الموازني، بين القدرة على استدامة الدين العام تظهر ابتداء من بلوغ نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي قيما مفرطة ، في حين اشترط دومار DOMAR لتحقيق الاستدامة المالية أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين في المستقبل ففي حالة عدم تحقيق ذلك ستلجأ الحكومة للاستدانة من أجل سداد مدفوعات الدين وسيستمر حجم الدين بالارتفاع¹³.

عرف بيوتير BUITTER السياسة المالية بأنها السياسة التي تستطيع الحفاظ على صافي ثروة القطاع العمومي إلى الناتج المحلي عند المستوى الحالي، وفي نفس السياق عرف بلانشار BLANCHARD الاستدامة المالية على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج القومي، حيث ربط بين الاستدامة المالية وقيود الميزانية وعليه يتحقق وضع الاستدامة المالية، عندما تظل نسبة الدين العام للناتج ثابتة بحيث تعود إلى مستوياتها الأصلية في حالة حدوث طوارئ ويشترط من أجل تحقيق ذلك أن تكون الموارد المالية الحكومية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية، دون الحاجة للاقتراض مرة أخرى أو إعادة جدولة الديون.

ويعرف صندوق النقد الدولي مفهوم الاستدامة المالية على أنها الوضعية التي يكون فيها المقترض قادر على خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغييرات جوهرية في ميزان النفقات والإيرادات مستقبلا، وعرفت اللجنة الأوروبية مفهوم الاستدامة المالية بأنها تعكس قدرة الحكومة على تحمل العبء المالي لديونها في المستقبل، فالسياسة المالية ليست مستدامة إذا كانت تنطوي على تراكم مفرط للديون وخدماته على مر الزمن.¹⁴

13- عصماني مختار، أوكيل رابح، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة، 1990-2016، مجلة معارف: قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشر - العدد 25/ ديسمبر 2018، ص 400.

14- رابح أوكيل، مختار عصماني، تقييم الاستدامة المالية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20/ العدد 01- ديسمبر 2020، ص 322

أما ستارم STURM، غارتنر GURTNER وألاغر ALEGER فأعطوا تعريفا للاستدامة خاصة بالدول المصدرة للنفط و وصفو لكي تكون السياسة المالية مستدامة في الدول المصدرة للنفط هو ان تضمن هذه الأخيرة في فترة ما بعد النفط نفس الكمية من السلع العامة أو الانفاق العام كما كان الحال في زمن النفط، دون اللجوء إلى تمويل الميزانية بالعجز، وقد فرقوا بين الاستدامة المالية والعدالة ما بين الأجيال، فإذا تم تعويض الإيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية، هذا يضمن الاستدامة المالية وليس بالضرورة العدالة ما بين الأجيال. وهناك عدة تعاريف للاستدامة تقدم تحليلا أكثر دقة فميزت بين:

- المقدرة على تسديد الديون: أي أن الحكومة توصف بأنها قادرة على الوفاء بديونها إذا استطاعت عمل ذلك من خلال الفائض المستقبلي خلال فترة زمنية طويلة الأمد.

- الاستدامة: تعود بمقدرة الحكومة في ظل السياسات الحالية على تحقيق نسبة دين مقدرة سلفا في أفق زمني

محدد¹⁵

ويرى الباحثان أن الاستدامة المالية للدول تقضي بتحليل جانبي إيرادات والنفقات ومعرفة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول ولا يتطلب فقط ضرورة الحفاظ على توازن الميزانية اي تحقيق الموازنة، بل محاولة ترشيد النفقات وتمويل العجز الموازني بالاقتراض الموجه لتمويل الاستثمار العمومي والتي تقضي بخلق فوائض مالية مستقبلية يمكن من خلالها تسديد الدين وفوائده ضمن سياسة اقتصادية فعالة تدخل في حساباتها القطاع الخاص ومشاركته في خلق القيمة المضافة.

المطلب الثاني: مرتكزات ومؤشرات الاستدامة المالية

الفرع الأول مرتكزات الاستدامة المالية

ترتكز الاستدامة المالية على المرتكزات التالية:

- القاعدة الذهبية: تنص هذه القاعدة على ألا يتم اللجوء للاقتراض إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية، أما النفقات التسيير فيجب أن تمول من الإيرادات العادية.

- قاعدة توازن الموازنة: تنص هذه القاعدة على ضرورة أن يكون العجز الموازني حالة استثنائية ناتجة عن ظروف استثنائية يتوجب على الدولة ان تتحكم فيه عند زوال الحالات الاستثنائية، حيث يمكن التوسع في التمويل بالعجز الموازني في حالات الركود، والسعي نحو تحقيق في الحالات العادية.¹⁶

- قاعدة المرونة في موازنة الدولة: بمعنى أنه يجب على الحكومة ان تنتهج المرونة في الموازنة حسب الحالة الاقتصادية السائدة، فيمكن التوسع في عجز الموازنة إبان أزمت الركود والعكس في حالات التضخم.

¹⁵ - مرجع سبق ذكره ص 400.

¹⁶ - زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، les cahiers du cread.vol.34-n2-2018 ص 114.

- قاعدة استدامة الاستثمار: تعبر هذه القاعدة على توفر عنصر الحيطة والحدر واستعمال الدين العام، من خلال قياس نسبته إلى الناتج المحلي الخام.

الفرع الثاني مؤشرات قياس الاستدامة المالية:

تجمع الأدبيات الاقتصادية على أن قياس الاستدامة المالية للدولة يتوقف على مؤشرات الاستدامة بعد الحدوث (ex post)، ومؤشرات قبل الحدوث (ex ant)، وفيما يلي نستعرض أهم المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة.

- **مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الخام:** لا شك ان المديونية العمومية تعتبر من دون شك من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس متانة الموقف المالي للدولة، وعادة ما يستعمل في ذلك معيار اتفاقية ماسترخيت (اتفاقية الاتحاد الأوروبي سنة 1992)، الذي يشترط أن تكون نسبة الديون العمومية إلى الناتج المحلي الخام أقل من 60%. وعموما يتصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي خام تتسم بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل.¹⁷

إن تنتمي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام ينجم عنه فقدان السياسة المالية لمرونتها، وزيادة احتمال اتباع سياسة التقشف مما يؤثر سلبا على استمرارية السياسة الإنفاقية السابقة، ناهيك عن مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في سوق الائتمان، بالإضافة إلى تقادم أعباء الدين العام التي ينجر عنه زيادة العبء الضريبي، ومخاطر ذلك على الاستثمار والاستهلاك وسيرورة التنمية الاقتصادية في عمومها.

- **مؤشر الفجوة الضريبية:** يتم قياس هذا المؤشر انطلاقا من تحليل رصيد الضريبة ومدى تغطيتها لأعباء الحكومة، ويحسب بمقارنة نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الخام إلى نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام.

- **مؤشر العجز المالي:** يتم حسابه انطلاقا من الفرق المسجل بين النفقات العامة والإيرادات العامة خلال فترة زمنية معينة، ويفضل أن يأخذ في شكله الأولي الذي يستبعد مدفوعات العوائد، ومفهوم الاستدامة يقتضي عدم تراكم عجز الموازنة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة ترتيب أولوياتها الإنفاقية والبحث عن مصادر تمويلها في المستقبل.

¹⁷- مرجع سبق ذكره، 115.

- اختيار الملاءة المالية: إن التأكد من تحقق شرط الملاءة يعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الاستدامة المالية، وذلك من خلال مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الإيرادات مطروح منها النفقات) بالقيمة الاسمية للدين العام وخدماته المتراكمة في نهاية الفترة، وذلك وفق شرط المتراجحة التالية:

$$(1+i)^t \times ND_t \leq \sum (R_t - G_t) / (1+i)^t$$

حيث: G_t الانفاق الحكومي، R_t الإيرادات الحكومية، i معدل الفائدة، ND_t القيمة الاسمية لرصيد الدين في نهاية السنة t .

وبناء عليه فإن شرط الملاءة يتحقق إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الإيرادات مطروح منها النفقات) أكبر أو يساوي القيمة الاسمية للدين العام عند نهاية الفترة (t) إضافة إلى فوائده المتراكمة.

- منهج الدخل الدائم لاختبار الاستدامة المالية في اقتصاد نفطي:

يعتبر منهج الدخل الدائم من أهم مؤشرات قياس الاستدامة المالية (قبل الحدوث) انطلاقاً من فرضية الدخل الدائم للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، والتي تنص على أن الفرد لا يحدد اختياراته بناء على دخله الجاري وإنما على دخله الدائم المتوقع، وينطبق ذلك على الحكومات، فالدخل الدائم للحكومة النفطية يتحدد بتقدير مدى قدرة إيراداتها على تغطية نفقاتها في المدى الطويل، واستدامة المالية العمومية في الاقتصاديات النفطية تقوم على أساس فك ارتباط الموازنة عن تقلبات أسعار النفط على الأقل في المدى المتوسط بما يتناسق مع أهداف السياسة المالية في المدى الطويل.

إن تطبيق هذا المدخل يقتضي أن تضمن الدولة استمرارية الدولة في سياستها الانفاقية بحيث لا تتجاوز نفقاتها القيمة السنوية للإيرادات المستقبلية المتوقعة، يعنى ذلك الحصول على قروض مسبقة عندما يتجاوز الدخل الدائم من الموارد الطبيعية الإيرادات الفعلية منها، أو الادخار عندما تتجاوز الإيرادات الفعلية للدخل الدائم.

الفرع الثالث العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الاستدامة المالية وهي:

- **سعر الفائدة:** إن سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة على الاستدامة المالية، إذ يرتبط كلا من سعر الفائدة والاستدامة المالية بعلاقة عكسية مباشرة ناشئة عن حقيقة أن ارتفاع سعر الفائدة ينجم عنه انخفاض في قدرة البلد على إصدار ديون جديدة نتيجة لارتفاع تكاليف هذه الديون، سواء كانت هذه الأخيرة داخلية أم خارجية، الأمر الذي يحمل الدولة أعباء مالية جديدة في مجال خدمة هذه الديون وهذا ما

انعكس سلبيًا على الاستدامة المالية، إن سعر الفائدة يخضع لعاملين أساسيين - من بين مجموعة عوامل عديدة- هما الادخار الخاص والاستثمار الخاص، إذ يتأثر سلبيًا بالادخار الخاص، والذي بدوره يعتمد على قرارات الأفراد في الادخار و/ أو الاستهلاك، وكذلك يتأثر سعر الفائدة إيجابًا بالطلب على الاستثمار الخاص، والذي يخضع بدوره لمقدار الاستثمار الأجنبي المرتبط بقرارات الاستثمار الأجنبي في أي بلد من جهة أخرى.¹⁸

- **معدل النمو الاقتصادي** : يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية، إذ يعد أحد الشروط الأساسية لتحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لمجتمعات هذه الدول، وأن عملية تحقيق معدلات نمو اقتصادية معقولة مرتبط بتوفر مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطويره.

وعلى ضوء ذلك يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين النفقات العامة من جهة، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار من جهة أخرى الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى الانفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبًا ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الاتجاه نحو الاستدامة، والعكس صحيح في حال تراجع معدلات النمو الاقتصادي والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر على الاستثمار الخاص والحكومي والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص.

- **الدين العام وخدمة الديون** : إن سياسات الاستدانة والإنفاق التي تطبقها الدولة لا بد أن تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطرار الدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها أو إعلان إفلاسها، ويعني ذلك أن الدين العام المستدام، هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو يسير نسبيًا ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر عن الديون.

ولكي يكون الدين العام للدولة مستدامًا، لا بد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة لأخرى، وهذا حسب قوة هيكل الدولة وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه مرتكزًا على الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الدين القائم على الدولة كبيرة، إذا تجاوزت 60% للدول المتقدمة و50% للدول النامية قد تضطر الدول إلى الاقتراض من أجل خدمة الدين، لكنه في الوقت نفسه قد يكون مستدامًا على المدى الطويل، والعكس صحيح وهناك بشكل عام خلاف حول تعيين هذا المدى الزمني بين القصير والطويل الأجل، بالإضافة كذلك إلى اعتماد الاستدامة المالية على هيكل ملكية الدين من حيث كونه مملوكًا للدائنين في الداخل دين محلي أو الخارج - دين خارجي - ، إذ غالبًا ما

¹⁸ - عصماني مختار، أوكيل رابع مرجع سبق ذكره ص403.

تكون خدمة النوع الأول من الدين أسهل بشكل كبير من خدمة النوع الثاني، لأنها تعتمد على التسديد بالعملية الوطنية فضلا على قدرة الدولة على تغيير شروط الدين إن أمكن ذلك.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية الاستدامة المالية

الفرع الأول خصائص الاستدامة المالية:

إن للاستدامة خصائص حيث أنها تمكن المسؤولين للوحدات الحكومية من معرفة القدرة المالية للوفاء بالالتزامات والمرتبطة بنماذج الإيرادات والنفقات الحكومية حاليا ومستقبلا، كما تسهم في تحديد دراسة القيد الزمني للموازنة ومعرفة ما إذا حال الاستدامة أو انعدامه.

ومن آثار الاستدامة المالية أنها تعكس النجاح الذي تحققه الحكومات في سياستها المالية وهذا يعد مؤشر لتعزيز الثقة للقطاع الخاص للاستثمار في الدول التي تتمتع بها، وللد من الآثار السلبية في قدرة الدولة في الاستدامة المالية ويتم وضع قواعد للمالية تهدف إلى ضمان الانضباط المالي وإلى الاستدامة المالية وتعرف القواعد بأنها قيود على الممارسة العملية على السياسة المالية، وهذا يعني قيود توضع على الدين أو العجز أو وضع حدود على الانفاق.¹⁹

الفرع الثاني أهمية الاستدامة المالية:

تبرز أهمية الاستدامة المالية باعتبارها قضية سياسية رئيسية في جميع أنحاء العالم بسبب الاختلال الشديد في الأوضاع المالية الذي لحق بالكثير من الدول وبعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وكذلك بسبب الارتفاع المضطر في حجم التكاليف المالية اللازمة للإنتاج على المدى الطويل نتيجة زيادة ندرة الموارد الاقتصادية، ولذلك زاد الاهتمام بتحليل نتائج السياسات المالية تقييم أثر هذه السياسات على الوضع المالي للحكومة.

وإضافة إلى ذلك أهمية الدور الذي تمارسه الاستدامة المالية لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية فوجود سياسة مالية مستدامة يعني أن الاقتصاد يسير بالاتجاه الصحيح وإن هناك استغلال فعال للموارد الاقتصادية المتاحة يتمثل في معدلات نمو ناتج مرتفع.

19- نجلاء إبراهيم عبد الرحمان، ربا محمد النفيعي: مدى ارتباط المسائلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06 العدد 02 سنة 2020 ص: 27.

المبحث الثاني

دراسات سابقة

نعمل من خلال هذا المبحث على إبراز أهم الدراسات التي درست الشمول المالي وأثره على الكفاءة والاستدامة المالية، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات.

دراسة مركز هرود دعم التعبير الرقمي 2018.cairo . الشمول المالي في مصر (هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية

ركزت هذه الدراسة على استراتيجية البنك الدولي لتحقيق الشمول المالي، وكيفية تأثير الفقراء في النظام المالي الرسمي ومدى إتاحة الأدوات المالية في مصر وكيفية تطورها، حيث اعتمدت في الدراسة على البيانات المقدمة في المؤتمر الدولي التاسع للشمول المالي المنعقد في شرم الشيخ، حيث أن 36% من السكان البالغين يملكون حسابات بنكية، ولكن نسبة عملاء البنوك من السكان البالغين في الأعوام السابقة كانت تتراوح بين 10% و 15%، بحسب بيانات البنك المركزي، وكانت نتائج الدراسة أن الشمول المالي يعمل على تحفيز ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توفر 90% تقريبا من فرص العمل، بالإضافة إلى أنه يعزز نزاهة القطاع المالي والاستقرار الاقتصادي، كما أنه يحقق قدر أكبر من الاستقرار الاجتماعي مما يقلص احتمالية تعرض الفقراء للكوارث.

دراسة طرفة رشيد: صغير عماد: واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره.

ركزت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية، باعتبارها من أهم الدول التي تسعى لتطويره، حيث اعتمد الباحثان في الدراسة على تحليل الاشتغال المالي في المملكة وآليات النهوض به، حيث استخدمت في الدراسة جمع المعلومات وتحليلها على التقارير الرسمية والمؤشرات ذات الارتباط لقياس الشمول المالي، ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن النظام المالي في المملكة العربية السعودية يتمتع بدرجة جيدة من التطور بوجه عام، برغم أن استخدام التمويل بالأسهم والسندات محدود للغاية بينما المجال متاح لزيادة الشمول المالي.

دراسة نجلاء إبراهيم عبد الرحمان، ربا محمد النفيعي: هدفت دراسة الباحثان إلى دراسة مدى ارتباط المسألة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية، واعتمد الباحثان على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات وتحليلها وكانت العينة ديوان المحاسبة العامة بمنطقة مكة المكرمة وجمع المعلومات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات وتقديم النتائج .

النتائج المتوصل إليها أنه توجد درجة عالية من وعي الموظفين في الديوان الرقابي بأثر فعالية المساءلة المالية في تحقيق الاستدامة، إضافة لذلك تسهم المساءلة في تحديد الموارد المالية الغير مستغلة ضمن الوحدة لتوجيه الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة الغير مستغلة.

دراسة زهير بن دعاس، نريمان رقوب: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر وطرح بعض متطلبات ترسيخها، وذلك باستخدام أهم مؤشرات الاستدامة بعد الحدوث (ex post)، ومؤشرات قبل الحدوث (ex ant)، حيث اعتمد الباحثان على البيانات الميزانية وتحليلها وتوصل الباحثان إلى أن الوضعية المالية للجزائر لا تتسم بالاستدامة في المدى المتوسط، وهذا ما يعزز فرضية تعرضها للعسر المالي إذا لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بترشيد النفقات وحوكمة الانفاق العام، وتنويع مصادر ايراداتها لا سيما فيما يتعلق بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وتفعيل التمويل عن طريق البورصة.

وعند مقارنة لدراسات السابقة مع الدراسة الحالية حيث نجد أن الدراسات السابقة ركزت على واقع الشمول المالي وتحليله وكذا وافاق تطويره في بعض البلدان العربية مثل مصر والسعودية ، أما بخصوص الاستدامة المالية فهتمت الدراسة بتحليلها وكذا متطلبات ترسيخها.


حيث انه لم تتطرق الدراسات السابقة إلى العلاقة أو الأثر بين الشمول المالي والاستدامة المالية وهذا ما سنحاول التطرق إليه واستنتاج ما هو اثر الشمول المالي على الاستدامة المالية وتحليل كل منهما في بعض الدول العربية (الجزائر ، تونس والغرب) وهذا ما سنتطرق إليه في الدراسة التطبيقية

خلاصة الفصل الأول

قدمنا في هذا الفصل الأسس النظرية للشمول المالي والاستدامة المالية من خلال التطرق لمفهوم الشمول المالي، فوجدنا أن الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض.

كما تطرقنا كذلك الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي وأهم المقومات والمؤشرات المستخدمة في قياسه وخلص إلى خصائص الشمول المالي وأهميته.

كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى لمفهوم الاستدامة المالية وهي الوضعية التي يكون فيها المقترض قادر على خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغييرات جوهرية في ميزان النفقات والإيرادات مستقبلاً، كما تطرقنا إلى مرتكزاتها ومؤشرات قياسها بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليها وفي الأخير تحديد خصائصها وأهدافها وأهميتها الاقتصادية.



الفصل الثاني
دراسة حالة
الجزائر، تونس والمغرب

المبحث الأول

الشمول المالي في المغرب العربي

تعتبر دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) من بين الدول العربية التي تتمتع بمعدلات شمول مالي متوسطة تتراوح ما بين 24% و 62% حسب دراسات البنك الدولي، إلا أن مجال هذه النسبة واسع مما يدفعنا إلى البحث عن تطور الشمول المالي في هذه الدول خلال عدة سنوات.

وكون البنك الدولي يعتمد في قياس الشمول المالي في الدول على عدة مؤشرات، سوف نقوم خلال هذه الدراسة بتحليل المؤشرات الجزئية والتي تتمثل في:

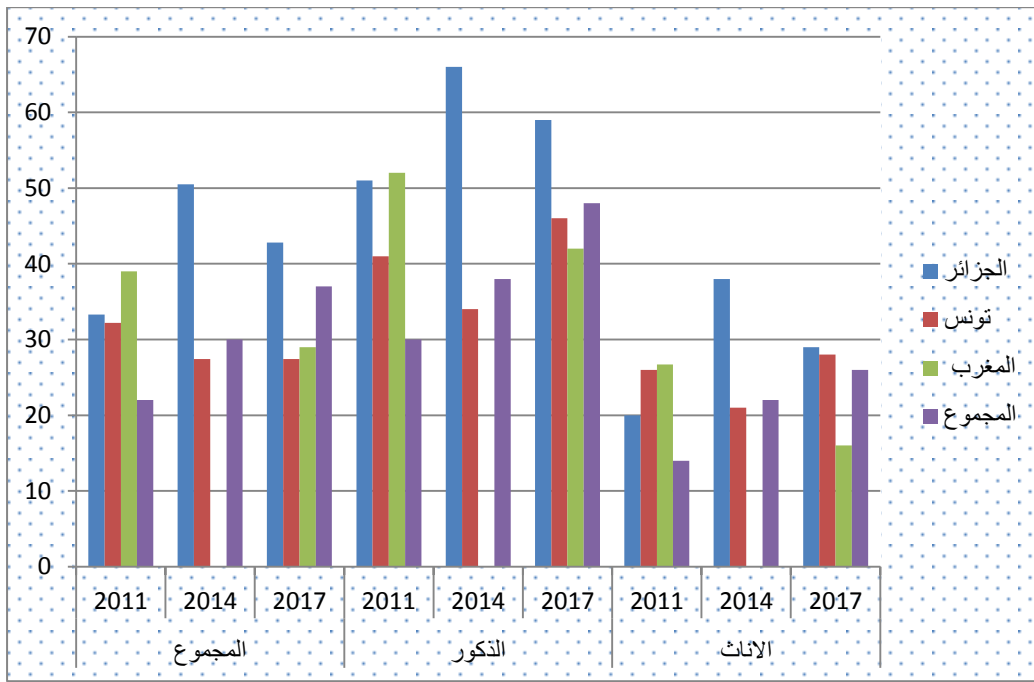
المطلب الأول: مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

والذي يركز على مجموعة من الأبعاد أهمها نسبة البالغين الذين لديهم حساب في المؤسسات الرسمية، والجدول الموالي يرصد تطور نسبة هذه الحسابات خلال ثلاث سنوات.

جدول 01: ملكية حسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

الاناث			الذكور			المجموع			
2017	2014	2011	2017	2014	2011	2017	2014	2011	
29	38	20	59	66	51	42.8	50.5	33.3	الجزائر
28	21	26	46	34	41	27.4	27.4	32.2	تونس
16	/	26.7	42	/	52	29	/	39	المغرب
26	22	14	48	38	30	37	30	22	المجموع

المصدر: اعتمادا على : أسيا سعدان ، نصيرة محاببية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي- دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب، مجلة دراسة وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 10 عدد 3 سبتمبر 2018، ص 752.



يلاحظ من خلال الجدول أعلاه في دول الجزائر، تونس والمغرب خلال سنوات 2011، 2014 و 2017

- حيث نجد أنه خلال سنة 2011 كان حوالي 22% فقط من السكان الذين يفوق سنهم 15 سنة يملكون حسابات في مؤسسات مالية وانتقلت هذه النسبة إلى 30% سنة 2014 وإلى 37% سنة 2017.

ويوجد فروقات بين هذه الدول في معدل الشمول المسجل حيث حققت الجزائر أكبر معدل خلال السنوات الثلاث قدر بـ 50% مقارنة بـ 37% لتونس سنة 2017 و 39% للمغرب سنة 2011.

- تذبذب معدل الشمول المالي خلال السنوات الثلاث وبالنسبة لجميع الدول، فبالنسبة للجزائر سجل ارتفاعا محسوسا من 33.3% سنة 2011 إلى 50.5% سنة 2014 وسرعان ما تراجع إلى 42.8% سنة 2017، أما بالنسبة لتونس فقد سجل ارتفاعا من 32.2% إلى 27.4% إلى 37% خلال سنوات 2011، 2014 و 2017 على التوالي، في حين انخفض في المغرب من 39% سنة 2011 إلى 20% سنة 2017.

- ارتفاع معدل الشمول المالي لدى الذكور على حساب النساء خلال السنوات الثلاث ولجميع الدول حيث تصل أعلى معدل لها سنة 2014 والمقدرة بـ 38% وهو يمثل تقريبا أدنى معدل شمول مالي عند الذكور، وهو ما يعكس اتساع الفجوة في نسب الوعي المالي بين الذكور والاناث، وتعتبر الجزائر أكثر تحقيق لمعدلات

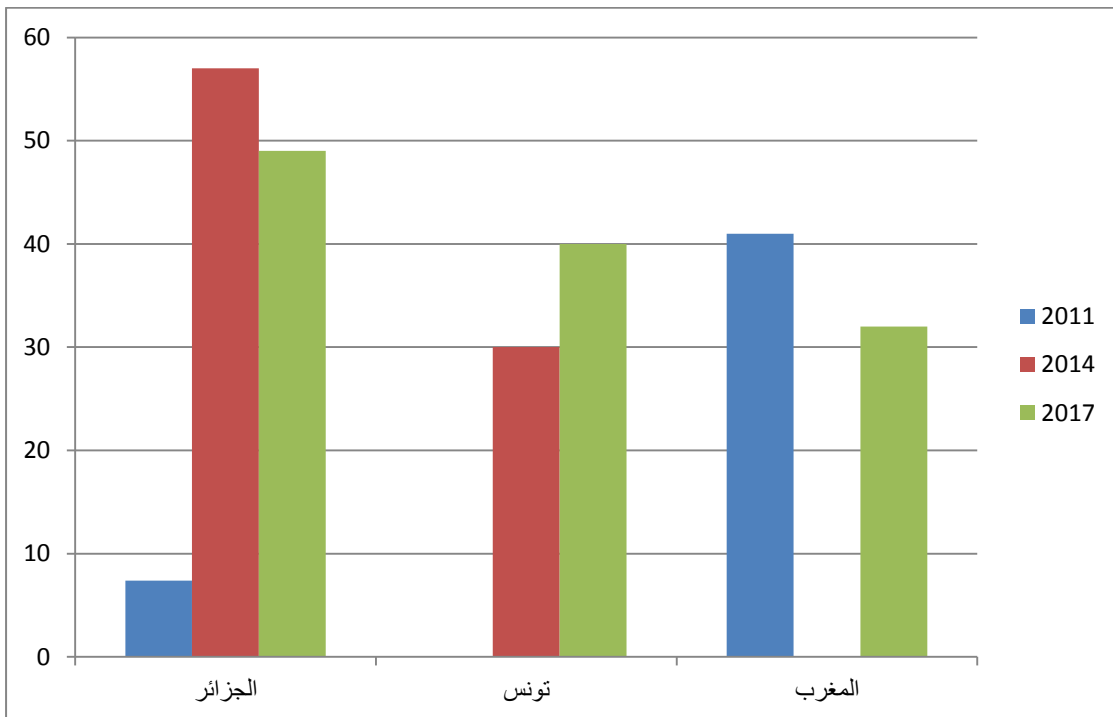
الشمول المالي سواء عند الذكور أو الاناث مقارنة بتونس والمغرب، وتتفوق ايضا في نفس الوقت على متوسط معدل الشمول المالي للدول العربية.

يعود هذا التذبذب الذي سجله معدل الشمول المالي في الدول خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب وانخفاضه بالنسبة لتونس أساسا إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي.

الجدول رقم: 02 ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 25 سنة

السنوات			
2017	2014	2011	
49	57	39,7	الجزائر
40	30	/	تونس
32	/	41	المغرب

المصدر: المصدر: اعتمادا على : أسيا سعدان ، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي - دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب، مجلة دراسة وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 10 عدد 3 سبتمبر 2018، ص 753.



تشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمعات المغاربية، لكنها توجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والبنكية، فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين 15 عاما، ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول المغاربية على غرار باقي الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية دون سن الثامنة عشر لا يمكنهم فتح حسابات بنكية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في الجزائر، تونس والمغرب.

ويظهر في الجدول أعلاه ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في الدول العربية بشكل ملحوظ عندما يحسب كنسبة من البالغين فوق سن الـ 25 عاما، وتبقى الجزائر في الصدارة من حيث ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

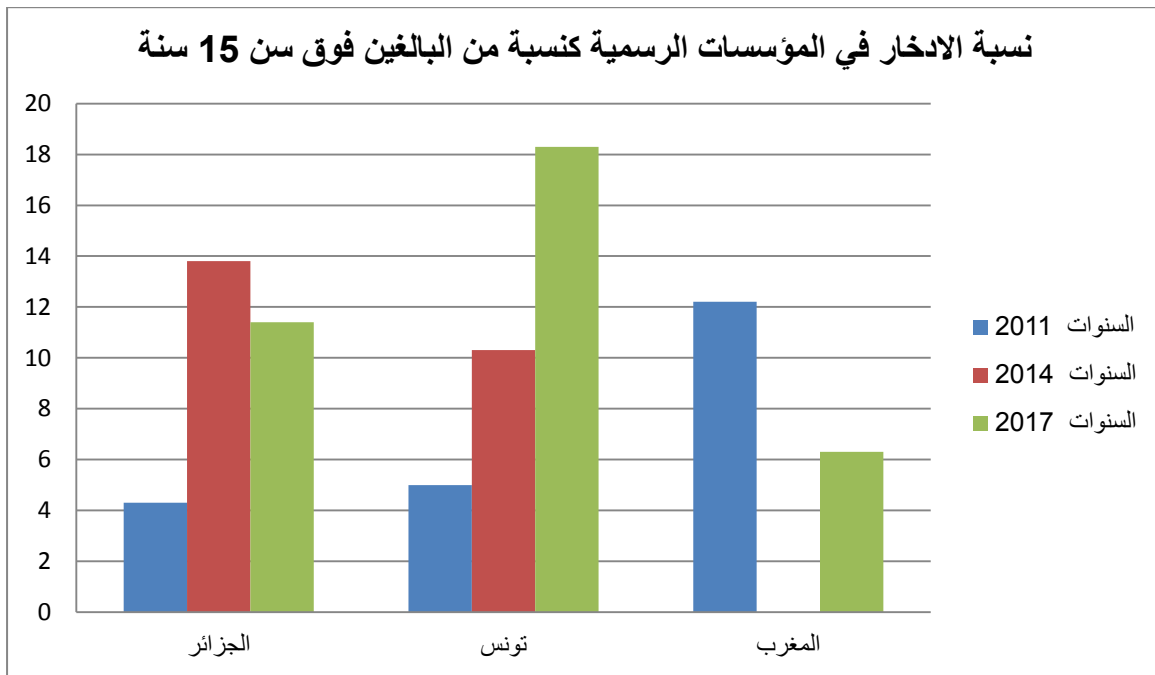
المطلب الثاني: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

وهذا المؤشر يقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالادخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية، وتتلخص نتائج المقارن بين الدول الثلاث في الجدول التالي:

جدول رقم 03: نسبة الادخار في المؤسسات الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة.

السنوات			
2017	2014	2011	
11.4	13.8	4.3	الجزائر
18.3	10.3	05	تونس
6.3	/	12.2	المغرب

المصدر: اعتمادا على: أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي - دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب، مجلة دراسة وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 10 عدد 3 سبتمبر 2018، ص 754.



يتضح من خلال الجدول رقم 03: أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا ملحوظا ومنتاليا لكل من الجزائر وتونس، حيث تفوقت الجزائر على تونس خلال سنتي 2011 و 2014 مسجلا ما قيمته 13,8%، إلا أنه واصل الارتفاع بالنسبة لتونس ليصل إلى 18,3% وهي أكبر قيمة محقق خلال الفترة في حين تراجع في الجزائر إلى 11,4% ويرجع هذا التراجع في جزء كبير منه إلى توجيه الأفراد لجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الاسعار والضرائب نظرا لانخفاض أسعار البترول الذي اثر على جميع المؤشرات في الجزائر، في حين نجد أن المؤشر سجل انخفاض في المغرب من 12,2% سنة 2011 إلى 6,3% سنة 2017.

وبصفة عامة يمكن القول أن ارتفاع مؤشر الادخار مرده الأساسي هو محاولة المؤسسات المالية على جذب أكبر عدد من العملاء من خلال تحسين خدماتها كميا ونوعيا خاصة في ظل ما يعرف بالتكنولوجيا البنكية.

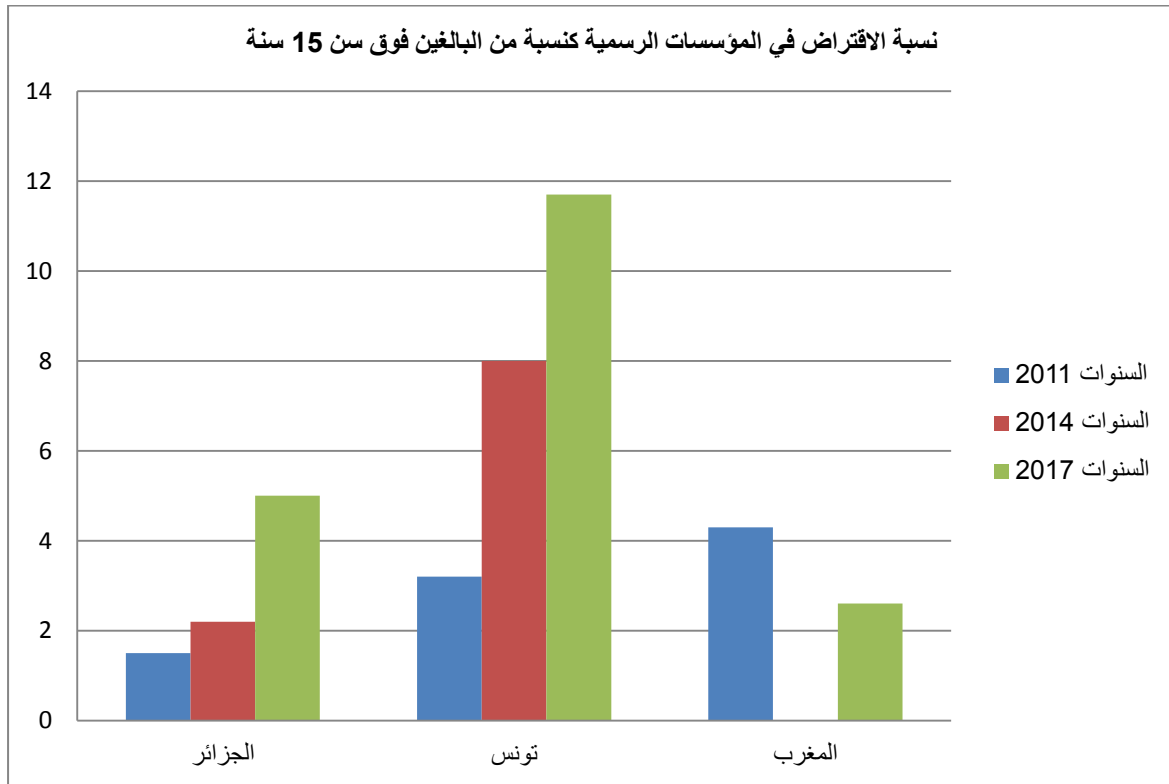
المطلب الثالث: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

ويقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالاقتراض خلال سنة من المؤسسات الرسمية، ونلخص نتائج مقارنة دول الجزائر، تونس والمغرب في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: نسبة الاقتراض في المؤسسات الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

السنوات			
2017	2014	2011	
05	2.2	01.5	الجزائر
11.7	8	3.2	تونس
2.6	/	4.3	المغرب

المصدر: اعتمادا على : أسيا سعدان ، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي- دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب، مجلة دراسة وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 10 عدد 3 سبتمبر 2018، ص 755.



يتضح من خلال الجدول رقم 04: أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا ملحوظا ومتتاليا لكل من الجزائر وتونس، حيث سجلت تونس أكبر قيمة للمؤشر حيث انتقل تدريجيا من 3.2% إلى 08% إلى 17% خلال السنوات 2011 و 2014 و 2017، في حين تبقى قيمته منخفضو في كل من الجزائر والمغرب، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة في كل من الجزائر والمغرب- رغم تسجيله ارتفاعا في الجزائر- حيث انتقل من 3.2% سنة 2011 إلى 11.7% سنة 2017 في الجزائر، أما في المغرب فقد انخفض من 4.3% سنة 2011 إلى 2.6% سنة

2017، مما يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والذي يعود سببه أساسا إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى خارج هذا القطاع.

وبناء على دراسة رتبت فيها 14 دولة من حيث المؤشرات الثلاث، احتلت الجزائر المقدمة بالنسبة لتونس فيما يتعلق بكل من نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حيث جاءت في الترتيب رقم 5 مقارنة بتونس احتلت المرتبة 8، وكذلك المرتبة 6 للجزائر مقارنة بتونس التي احتلت المرتبة 8 فيما يتعلق بمؤشر نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية، في حين تفوقت تونس على الجزائر في الترتيب فيما يتعلق بمؤشر النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية حيث احتلت المرتبة 7 في حين جاءت الجزائر في المرتبة 13 وذلك سنة 2014. ومن خلال المؤشرات السابقة أن دول الجزائر، تونس والمغرب مازالت بعيدة نوعا ما عن تحقيق مستويات شمول مالي معتبرة وذلك نتيجة جملة من المعوقات المشتركة بين السلطات الرسمية والأفراد

المبحث الثاني

الاستدامة المالية في الجزائر وتونس والمغرب

المطلب الأول: تقييم الاستدامة المالية في الجزائر:

سيتم تحليل الاستدامة المالية في الجزائر بدراسة المؤشرات التالية:

الجدول 05: تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين في الجزائر خلال الفترة 2013-2017.

2017	2014	2013	المتغيرات	
			الوصف	الرمز
3.3	3.8	2.8	معدل النمو الاقتصادي	g
6	2.9	3.3	معدل التضخم	π
8.78	5.08	4.75	متوسط سعر الفائدة الحقيقي	r
8.6-	18.5-	13.2-	معدل الرصيد الأول للموازنة	ps
22.00	8.92	8.66	معدل الدين العام القائم	d
1.01	0.92	0.90	مؤشر الاستدامة المالية	IFS

المصدر : بالاعتماد على: مراد بوعيشاي، غزالي عماد/ تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية في الجزائر للفترة (2000-

2020)، revue d'économie et de management ISSN 1112-3524/ EISSN :2716-8220، ص 103.



من خلال الجدول رقم: نلاحظ ماييلي:

تزايد معدل النمو الاقتصادي حيث كان في سنة 2013 يقارب 2.8% ليرتفع في سنة 2014 ليصل إلى 3.8% ليعاود الانخفاض سنة 2017 إلى نسبة 3.3%، أما بالنسبة لمعدل سعر الفائدة الحقيقي فإنه كان في تزايد مستمر حيث أنه في سنة 2013 كان 4.75% ليرتفع في سنة 2014 إلى 5.08%، حيث أنه استقر في سنة 2017 في حدود 8.78% وكل هذه التغيرات راجع لتقلبات سعر النفط حيث كان في السداسي الأول لسنة 2014 حوالي 109.9 دولار للبرميل ليشهد بعدها سقوط حر حيث كان في سنة 2017 في حدود 65 دولار للبرميل.

* مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي: إن تطور الدين العام للناتج المحلي يعد مؤشرا استرشاديا يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي للدولة

حيث أن خلال الفترة الممتدة من 2013- إلى غاية 2017 حيث أنها عرفت انخفاض أسعار النفط، مما شكل تحديا كبيرا للجزائر بسبب ارتفاع العجزات ميزانية الدولة بسبب ارتفاع النفقات، وبداية نفاذ المدخرات العمومية المتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات حيث أنه شهدت في هذه الفترة ارتفاع نسبة الدين العام من 8.66% إلى 22.00% سنة 2017، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع الدين الداخلي بسبب مواصلة الجزائر تطهير المؤسسات العمومية من خلال شراء الديون، كما تم إصدار سندات الوطنية لدعم النمو منتصف 2016 لتمويل عجز الموازنة حيث تم جمع مبلغ يقدر بـ 596.1 مليار دينار، كما شهدت نفس السنة استدانة الجزائر مبلغ 900 مليون دولار من البنك الافريقي وهذا بعد 10 سنوات من توقف الجزائر من الاستدانة من الخارج.

ومما سبق نلاحظ ان الجزائر لم تحقق استدامة مالية باعتبار أن الإيرادات العمومية في الجزائر مازالت مرتبطة بالجباية البترولية وبسعر برميل النفط، وكذا العجز الموازني المسجل.

المطلب الثاني: تقييم الاستدامة المالية في تونس:

واجه الاقتصاد التونسي مؤخرا مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية تتمثل في التحولات السياسية وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وضعف النمو الاقتصادي في منطقة اليورو الشريك التجاري الأساسي لتونس، أدت هذه التطورات إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي الذي انعكس على وتيرة نمو الإيرادات العامة للموازنة.

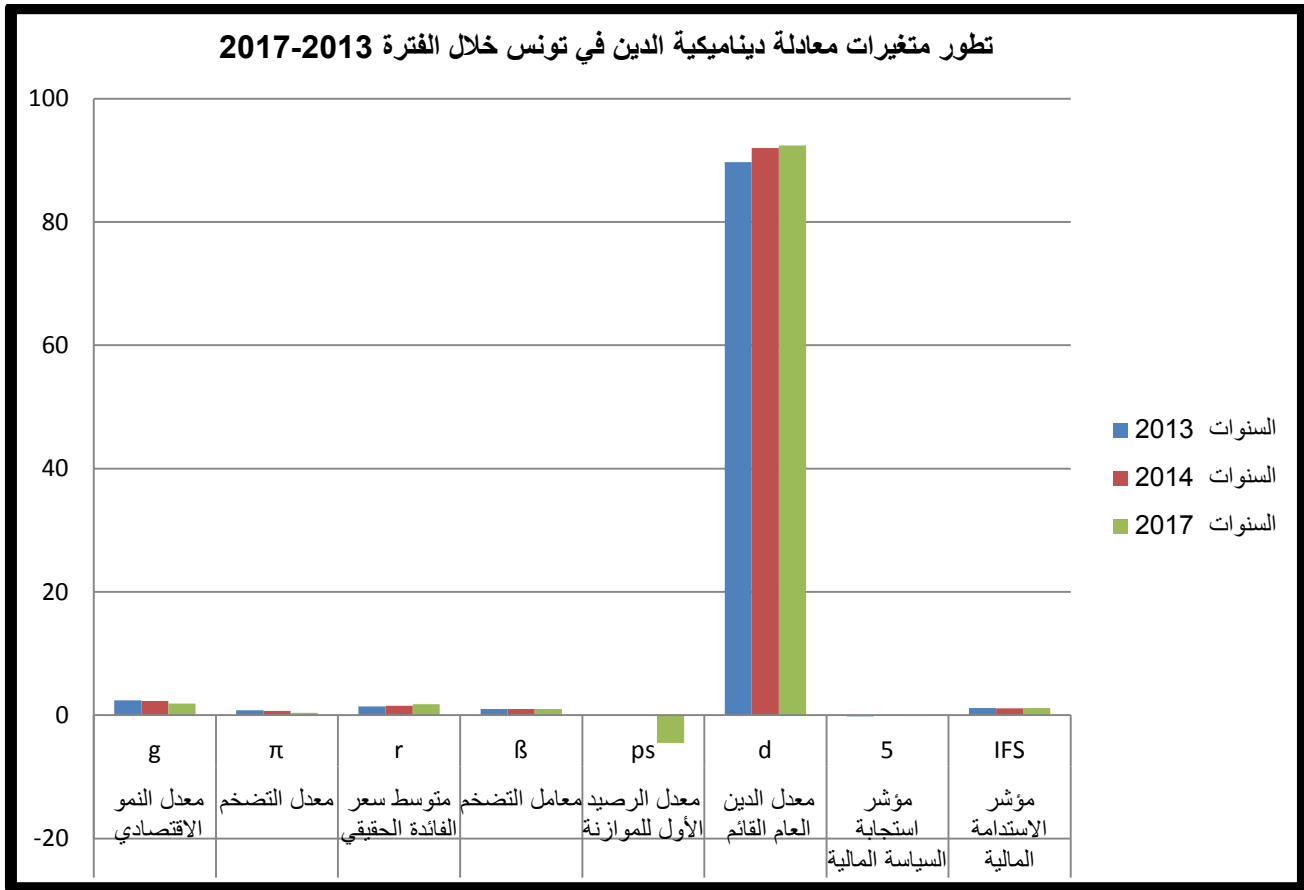
وفيما يلي تقييم الاستدامة المالية في تونس ومن خلال عرض المؤشرات التالية

الجدول 06: تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين في تونس خلال الفترة 2013-2017.

2017	2014	2013	المتغيرات	
			الرمز	الوصف
1.9	2.3	2.4	g	معدل النمو الاقتصادي
0.4	0.7	0.8	π	معدل التضخم
1.8	1.5	1.4	r	متوسط سعر الفائدة الحقيقي
0.99	0.99	0.99	β	معامل التضخم
-4.5	3.2-	5.1-	ps	معدل الرصيد الأول للموازنة
92.4	92.0	89.7	d	معدل الدين العام القائم
-0.142	-0.099	-0.182		مؤشر استجابة السياسة المالية
1.14	1.09	1.17	IFS	مؤشر الاستدامة المالية

المصدر: أمجد موعش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية، حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق

النقد العربي 2020، ص 18



من خلال الجدول رقم 06 يتضح:

متغيرات معادلة ديناميكية الدين العام، تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال سنة 2017 إلى 1.9% في حين كان خلال سنتي 2013 و2014 2.4% و 2.3% على التوالي في حين كان المتوسط يقارب 2.2%، في حين أن معدل التضخم متحكم فيه خلال هذه السنوات وبمعدل 0.6%، كما سجل العجز الموازني خلال هذه الفترة حيث كان 5.1% من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة 2013 تم تحسن في سنة 2014 حيث انخفض إلى 3.2% ليعاود الارتفاع في سنة 2017 ليقارب 4.5%، في حين أستقر متوسط اسعار الفائدة الحقيقية على الدين العام الخارجي في حدود 1.5% خلال هذه الفترة.

لتقدير مؤشر الاستدامة المالية (IFS) حسب معادلة ديناميكية الدين العام، تم اعتماد فرضيات حول الفائض الاولي للموازنة (ps) وعامل الخصم (β) اللذان يمكنان من تحقيق معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة (d)، حيث تم اعتبار متوسط قيمة الخصم للفترة 2013-2017، واعتماد نسبة 60% بخصوص معدل الدين العام المستهدف.

يتبين حسب نتائج معادلة ديناميكية الدين العام أن مؤشر الاستدامة (IFS) في تونس سجل تحسنا حيث اتجه نحو تحقيق قيمة تقترب من الواحد، حيث انتقل من 1.17 في سنة 2013 إلى 1.09 وفي عام 2014 ثم قارب 1.14 سنة 2017 ويعني ذلك أن المالية العامة في تونس تقترب من وضعية الاستدامة، أخذا بالاعتبار التطورات الاقتصادية الكلية التي عرفت استقرارا خلال هذه الفترة.

في هذا الصدد، فإن الإصلاحات المالية والتدابير المتخذة للتحكم في الانفاق العام، مكنت من تحقيق تحسين طفيف في العجز الأولي للموازنة خلال هذه الفترة، إلا أنه لم يكن كافيا لتقليص معدل الدين العام الذي بلغ 92.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 عوضا عن 89.7% عام 2013.

وبهدف تنشيط الاقتصاد وتعزيز التنافسية وتحسين الخدمات العامة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات واستهدفت ضبط مستويات الانفاق، ودعم الإيرادات في هذا الإطار، تم نهج الإصلاح الضريبي لضمان عدالة وكفاءة منظومة الضرائب والحرص على توجيه النظام الضريبي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال فرض أسعار نسبية للضرائب على الشركات لأحجمها ومستويات الأرباح المحققة، تم اخضاع قيمة المعاملات المتأتية من التصدير أو قيمة المعاملات الخاضعة لنفس النظام الضريبي للتصدير للضريبة 10%، وإصدار قانون يفرض ضريبة بنسبة 5% على الإيرادات من حصص الأسهم الموزعة، وترشيد الإعفاءات من خلال إلغاء الامتيازات التي لم تثبت جدواها الممنوحة لعدد من المؤسسات والأفراد، كذلك تشكيل لجنة تضم ممثلين من عدة وزارات لمراجعة الحوافز والامتيازات الضريبية التي تمنحها الدولة للمستثمرين.

هذا بالإضافة إلى تحسين الإدارة الضريبية حيث تم إجراء مراجعة شاملة لكافة الإجراءات الضريبية، كذلك تم إنشاء موقع مع شبكة الإنترنت يمكن من خلاله للمكلف بالضريبة تقديم طلبات الحصول على التصاريح واحتساب وتسديد المستحقات الضريبية بالوسائل الإلكترونية.

من جانب النفقات العامة، تم تنفيذ تدابير لضبط وترشيد النفقات الحكومية، خاصة في مجال ضبط منظومتي الدعم والإعانات الاجتماعية وضبط نفقات الأجور والمرتبات، إضافة إلى رفع كفاءة الإنفاق الاستثماري ووضع أولويات لتنفيذ المشروعات الاستثمارية بما يتماشى مع المستهدفات التنموية والتركيز على دعم قطاعات التعليم والصحة والبنية الأساسية والرفع من مستوى المعيشة.

المطلب الثالث: تقييم الاستدامة المالية في المغرب.

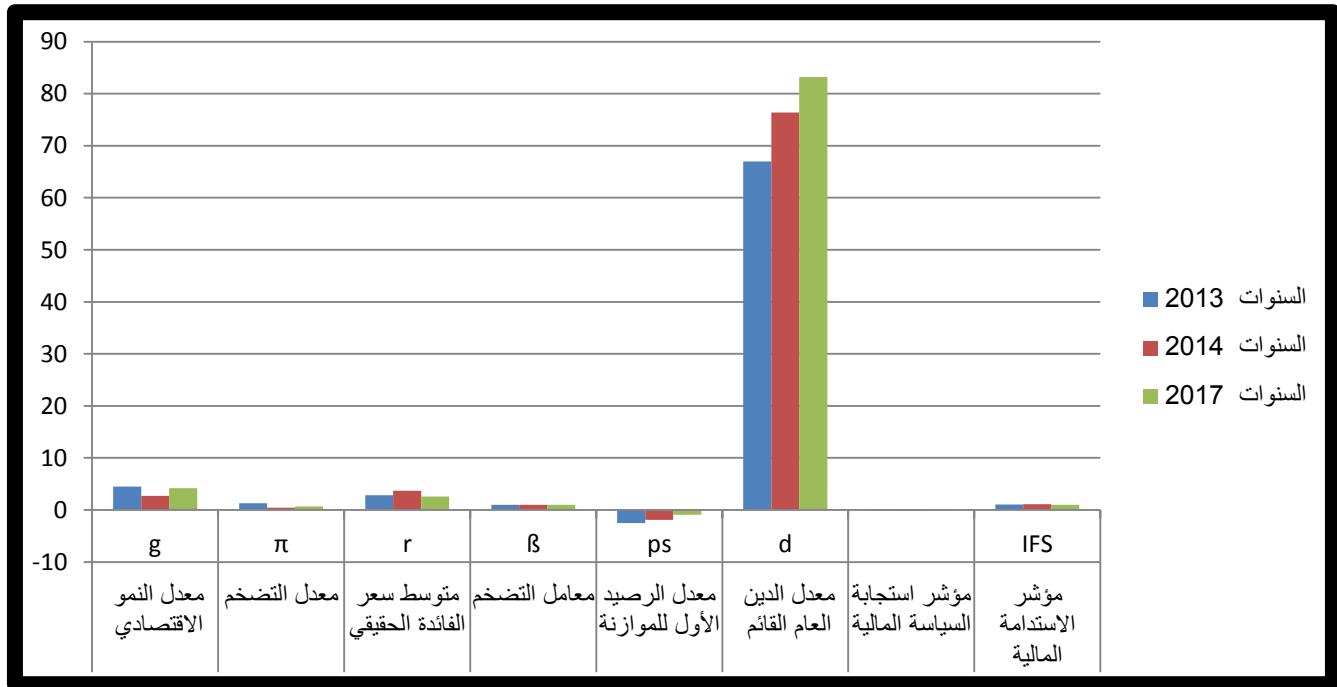
يتميز الاقتصاد المغربي بتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2013-2017)، رغم تقلبات وتيرة النمو الاقتصادي، نتيجة تأثر الانتاج الزراعي بتغير الظروف المناخية التي يعرفها الموسم الفلاحي كل عام، وتم تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية، خاصة في الصناعات التحويلية، الزراعة، الطاقة والسياحة، كما تم تطوير البنية التحتية لتعزيز تنافسية الاقتصاد، إضافة إلى نهج إصلاحات في مجال المالية العامة، استهدفت تطوير النظام الضريبي وتقليص نفقات الدعم، أدت كل هذه التدابير إلى التحكم في العجز الكلي للموازنة العامة ومعدلات التضخم، في حين سجل معدل الدين العام ارتفاعا في بداية 2013 قبل أن يسلك منحى تنازلي سنة 2016

وفيما يلي تقييم الاستدامة المالية في المغرب ومن خلال عرض المؤشرات التالية:

الجدول 07: تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين في المغرب خلال الفترة 2013-2017.

2017	2014	2013	المتغيرات	
			الرمز	الوصف
4.2	2.7	4.5	g	معدل النمو الاقتصادي
0.7	0.4	1.3	π	معدل التضخم
2.6	3.7	2.8	r	متوسط سعر الفائدة الحقيقي
0.98	1.01	0.98	β	معامل التضخم
0.9-	1.9-	2.5-	ps	معدل الرصيد الأول للموازنة
83.2	76.4	67.00	d	معدل الدين العام القائم
0.01-	0.19-	0.13-		مؤشر استجابة السياسة المالية
0.97	1.11	1.07	IFS	مؤشر الاستدامة المالية

المصدر: أحمد موعش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية، حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي 2020، ص 26.



بخصوص متغيرات معادلة ديناميكية الدين العام، بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 3.8% كمتوسط للسنوات الثلاث، واستقر معدل التضخم المحتسب بمخفض الناتج المحلي الاجمالي في حوالي 0.8% خلال نفس الفترة، في حين تراجع متوسط أسعار الفائدة على الدين العام من 2.8% عام 2013 إلى 2.6% عام 2017. من جهته سجل العجز الأولي للموازنة تحسنا حيث انتقل من 2.5% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2013 إلى حوالي 0.9 سنة 2017.

كما أدى ارتفاع المدفوعات الفائدة على الدين العام الداخلي والخارجي، التي بلغت حوالي 2.6% من الناتج المحلي المتوسط كمتوسط سنوي، إلى تزايد الاحتياجات التمويلية للحكومة، مما نتج عنه ارتفاع معدل الدين العام من 67% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2013 إلى 83.2% عام 2017.

يتضح من خلال نتائج معادلة ديناميكية الدين العام أن قيمة مؤشر الاستدامة المالية (IFS) أكبر من الواحد خلال سنتي 2013 و 2014 ليتراجع إلى 0.97 سنة 2017، يعني ذلك ان وضعية المالية العامة في المغرب كانت عموما غير مستدامة في سنتي 2013 و 2014 لتتجه نحو الاستدامة ابتداء من سنة 2017، نتيجة للتحكم في عجز الموازنة في مستوى أقل من 4% من الناتج المحلي الاجمالي والعودة بمعدل الدين العام تدريجيا إلى معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة (d) المفترض أن يكون في 60% من الناتج المحلي الاجمالي.

وبهدف تنشيط الاقتصاد وتعزيز التنافسية وتحسين الخدمات العامة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات قامت الحكومة بجملة من الإصلاحات فمن جانب الإيرادات قامت بتطوير النظام الضريبي حيث تم اعتماد أسعار نسبية للضريبة على أرباح الشركات وفق لمستويات الأرباح التي تحققها الشركات بحيث ترتفع الضريبة مع ارتفاع مستويات الأرباح المحققة، كذلك تتضمن الإصلاحات العمل على توسيع الوعاء الضريبي والتقليص من بعض الإعفاءات، تبنت الإجراءات كذلك تحفيزات ضريبية لفائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومواصلة إصلاح منظومة الضرائب على القيمة المضافة وتحديث خدمات إدارة الضرائب.

أما في جانب الإنفاق، تضمنت الإصلاحات التحكم في كتلة الأجور من خلال العمل على ضبط توقعات نفقات الموظفين، وكذلك في أفق مقتضيات القانون التنظيم الجديد للمالية الذي ينص على إلغاء الطابع التقديري لهذه النفقات ووضع سقف لها مع تقييد التعيين في الجهاز الحكومي.

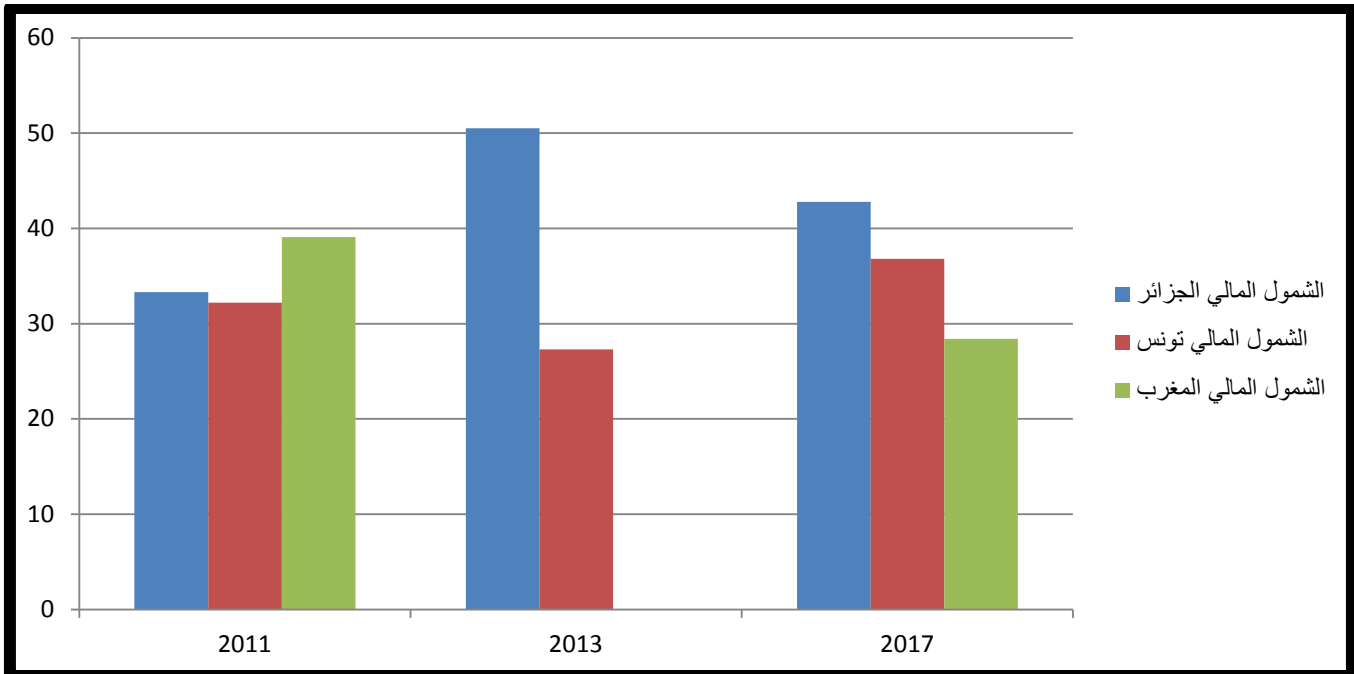
تركزت الإصلاحات كذلك في الاستمرار في إصلاح نظام دعم السلع الأساسية، ورفع كفاءة الانفاق الاستثماري من خلال تسريع وتيرة إنجاز المشاريع مع إعطاء الأولوية للمشاريع موضوع اتفاقيات مع الدول المانحة التي هي في طور الانجاز والمشاريع ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي الواضح، كما شملت الإصلاحات المالية في المغرب إجراءات وسياسات على صعيد إدارة الدين العام استهدفت تعزيز الاستدامة المالية وزيادة أمد متوسط إصدارات الدين الحكومية، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بعمليات إعادة التمويل المتكررة للدين.

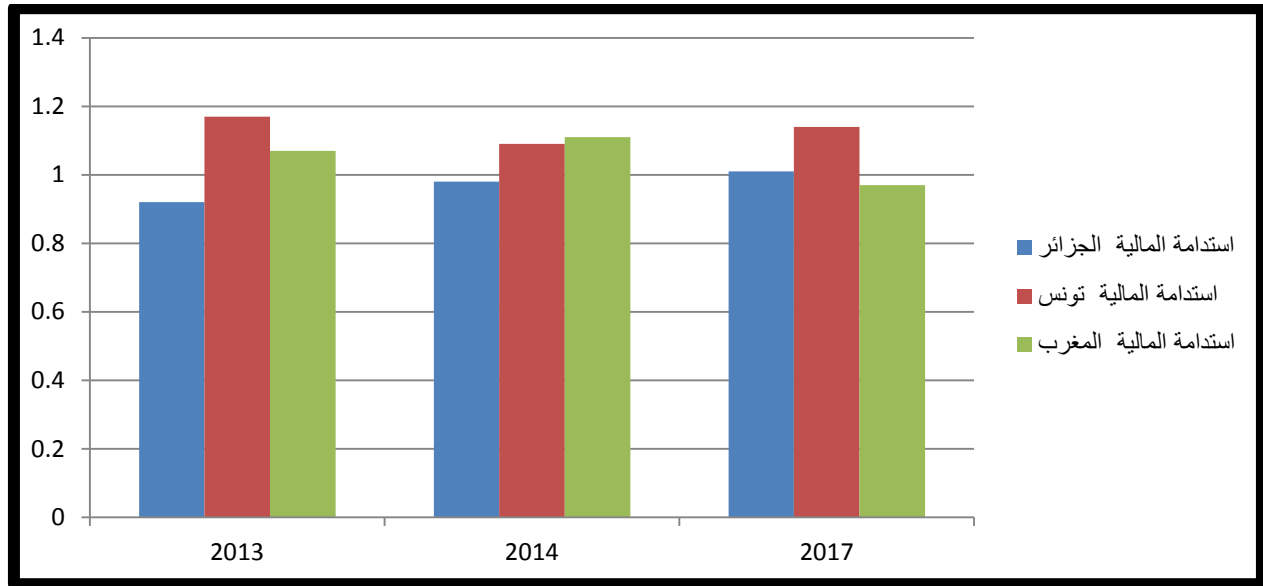
المبحث الثالث:

سنتطرق في هذا المبحث إلى الشمول المالي وأثره على الاستدامة المالية في كل من الجزائر، تونس والمغرب مدى العلاقة بينهما

تأثير الشمول المالي على الاستدامة المالية

2017	2013	2011	السنوات البلد	
42.8	50.5	33.3	الجزائر	الشمول المالي
36.8	27.3	32.2	تونس	
28.4	/	39.1	المغرب	
2017	2014	2013	السنة البلد	
1.01	0.98	0.92	الجزائر	الاستدامة المالية
1.14	1.09	1.17	تونس	
0.97	1.11	1.07	المغرب	





تحليل:

من خلال الجدول أعلاه وما هو مفسر في المبحث الأول عن الشمول المالي نلاحظ ان البلدان الجزائر، تونس والمغرب لديها معدل شمول مالي متوسط مقارنة بالتصنيف العالمي ، وان الجزائر تحتل الصدارة أي قبل تونس والمغرب.

أما بالنسبة للاستدامة المالية نلاحظ ان لكل من تونس والمغرب استدامة مالية خلال السنوات الثلاث بالرغم من ضعف مؤشر الشمول المالي، على عكس الجزائر التي كان بها شمول مالي مرتفعا مقارنة بكلا البلدين الآخرين في حين انها لم تحقق الاستدامة المالية خلال هذه الفترة وهذا راجع إلى زيادة الدين الخارجي وتدهور أسعار النفط وتسجيل عجز في الموازنة ولجوء الجزائر إلى الاستدانة بعد 10 سنوات من التوقف عن الاستدانة.

ينعكس تفعيل سياسة الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي، من خلال تحسين كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار استنادا على الابتكارات المالية الرقمية، زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي لتقوية البيئة المالية وجعلها أقل عرضة لحالة عدم الاستقرار المالي، وتوزيع أفضل للمخاطر من خلال تنويع محفظة الأصول والخصوم للقطاع المالي، وعلى هذا الأساس يمكن فهم العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي: لا يمكن تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المالي، وفي المقابل لا يحدث الاستقرار المالي مع وجود فئات واسعة من المستبعدين ماليا؛

كما نلاحظ ارتباط محايد بن الشمول المالي والاستدامة المالية في البلدان الثلاث، أنه يلاحظ عدم فعالية

سياسة الشمول المالي المعتمدة وعدم قدرتها على التأثير المباشر في الاستدامة المالية والاستقرار المالي في هذه البلدان وخاصة في الجزائر وذلك لاعتمادها على الجباية البترولية وعدم استقرار أسعار البترول

خلاصة الفصل الثاني

مكنة الدراسة من تطبيق منهجية - معادلة ديناميكية الدين العام-لتقدير مؤشر الاستدامة المالي، الذي ينص على أنه في حالة ارتفاع معدل الدين العام (المقاس بحصته في الناتج المحلي الإجمالي) عن معدل الدين العام المستهدف، تقوم الحكومة بالعمل على تحقيق فائض في الرصيد الأولي للموازنة من خلال فترة معينة لضمان العودة إلى معدل الدين العام المستهدف، حيث تم حساب مؤشر الاستدامة المالية للدول الثلاث حيث تبين أن كل من تونس والمغرب حققت تحسن في قيمة المؤشر مما يؤكد الأثر الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى فعالية الإصلاحات المالية المطبقة أما بالنسبة للجزائر باعتبارها دولة نفطية تمتاز بموارد نفطية كبيرة، نلاحظ انها في وضع مالي غير مستدام وقابل للتأثر للصدمات بما فيها الصدمة النفطية الأخيرة، مما يفرض على الدولة اصلاحات هيكلية لأجل تعزيز الاستدامة المالية والحد من التقلبات الدورية للسياسة المالية، وذلك بداية من صياغة استراتيجية واضحة لإدارة الدين العام ضمن إطار تنسيقي يضم السياستين المالية والنقدية ضمن إطار اقتصادي شامل يضمن استدامة الانتعاع من الثروة النفطية وذلك من خلال جعل الموارد الطبيعية غير المتجددة، موارد مالية مستدامة ومتجددة بفعل الاستثمار المدر للعائد.

الخاتمة

خاتمة

عالجت هذه الدراسة إشكالية تمحورت حول الشمول المالي واثره على الاستدامة المالية في دول الجزائر، تونس والمغرب، ودراسة تطور الشمول المالي في الدول الثلاث ومدى وجود تأثير للشمول المالي على الاستدامة المالية ومدى كفاءتها، تم تناول الموضوع من خلال فصلين، فصل للأسس النظرية، وفصل للدراسة التطبيقية وذلك باستخدام المنهج التحليلي الوصفي.

وللإجابة على هذه الإشكالية الفرعية وإثبات صحة الفرضيات، والدراسة التطبيقية تناولت دراسة قياس مدى تأثير الشمول المالي على الاستدامة المالية في دول الجزائر، تونس والمغرب، ويمكن حوصلت نتائج الدراسة وتوصيات وأفاق البحث بشكل عام على النحو التالي:

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة عن مجموعة من النتائج، والتي مكنتنا من نفي أو إثبات صحة الفرضيات، وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

- للدول دور كبير في تطوير الشمول المالي وذلك من خلال السياسات المالية المتبعة والأوضاع الاقتصادية السائدة لها دور كبير في معدل الشمول المالي، حيث أن هذا الأخير يعكس مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب و بالتكلفة المعقولة التي تتماشى وقدراتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت، إلا أن دول (الجزائر، تونس والمغرب) مازالت بعيدة نوعا ما عن تحقيق مستويات شمول مالي معتبرة وذلك نتيجة جملة من المعوقات المشتركة بين السلطات الرسمية والأفراد وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعتبر معدلات الشمول المالي المسجلة في هذه الدول مقبولة إلى حد ما ولكنها دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بنظيرتها لدول الخليج العربي والدول المتقدمة.

- ينعكس تعزيز الشمول المالي ايجابا على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

- تقارب مستويات الشمول المالي رغم أن الجزائر تتفوق نوعا ما على تونس والمغرب خلال سنوات الدراسة.

- تواجد عوائق كبيرة جدا امام تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي تختلف من دولة لأخرى منها:

* غياب المنافسة بين المؤسسات المالية ما جعلها تدخل في جانب التقليد للخدمات المالية خاصة البنكية في الجزائر لسيطرة البنوك العمومية على الساحة البنكية الوطنية.

* غياب التثقيف المالي حيث أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي أن مستويات الثقافة المالية للبالغين متواضعة في معظم الدول حيث كانت 45% في تونس و 33% فقط في الجزائر.

التوصيات: وللتغلب على هذه المعوقات ندرج مجموعة من التوصيات:

- ضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة لتحقيق الشمول المالي.

- ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة ما يتعلق منها بالبنية المالية التحتية والاستفادة مما وفرته تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المالي قدر الامكان وتطوير التشريعات والأنظمة والاجراءات الرقابية الكفيلة بحماية العملاء، إضافة إلى دعم التثقيف المالي ونشر الوعي المالي من خلال دمج الثقافة المالية في مناهج التدريس وتكوين أفراد قادرين وراغبين في التعامل مع المؤسسات المالية وتوفير منظومة كاملة قادرة على التكامل والسير نحو الأمام.

- ابتكار منتجات وخدمات مالية قادرة على محاكاة الاحتياجات الفعلية للعملاء الحاليين والمستهدفين والخروج من نطاق التقليد، وتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في استخدام الخدمات المالية.

- الاهتمام بالعنصر البشري في البنوك وطريقة تكوينه تجعله قادر على تبسيط المعاملات وايصالها بطريقة سلسلة للعملاء الذين يصعب على الكثير منهم فهم المصطلحات المالية، إلى جانب تبسيط المعاملات الورقية في حد ذاتها وتخفيفها.

- يعتبر قياس مؤشر الاستدامة المالية من المنهجيات المعتمدة في التعرف على قدرة الدول المقترضة إلى الوفاء بالتزاماتها المالية، من خلال تقييم آثار تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية على الموازنة العامة خاصة عجز الميزانية ومعدل الدين العام. مكنت الدراسة من تقدير مؤشر الاستدامة المالية

وخلصت الدراسة أن بلوغ الاستدامة في الجزائر، تونس والمغرب قد يحتاج إلى مزيد من الإصلاحات في مالية الحكومة سواء في إطار استكمال الإصلاحات الحالية أو في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح المالي على المدى المتوسط.

آفاق الدراسة:

- اقتصر البحث في دراسة الشمول المالي وأثره على الاستدامة المالية، والكشف عن مدى تأثيره على مستوى الدين العام ما ان الدراسة حاولت قياس مؤشر الاستدامة المالية في الدول الثلاث ومعرفة الدين العامة، وعليه يمكن تصوير أبحاث مستقبلية لتأثر الاستدامة المالية بأسعار النفط .
- دراسة مدى تأثير الشمول المالي على السياسات المالية للدول المعنية.
- دراسة مدى تأثير الشمول المالي على الدين العام.
- دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على الشمول المالي.
- دراسة تطور وتحليل الاستدامة المالية في الجزائر وسبب تحقيقها

قائمة
المصادر
والمرجع

قائمة المصادر والمراجع

- 01- جمال الدين بن رجب، حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الاجمالي في الدول العربية، ، صندوق النقد العربي 2018.
- 02- صندوق النقد العربي أبوظبي الامارات المتحدة العربية ، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، رقم 77 سنة 2017
- 03 -نعم حسين نعمة، أحمد نوري حسن ، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية / بغداد -2018
- 04-حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، ISSN 1112-6132 ، المجلد 16 / العدد 23 السنة 2020
- 05-سمير عبد الله واخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، فلسطين، 2016
- 06-فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد 2020/01
- 07- رمضان عارف رمضان محروس، إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي، مجلة البحوث المالية والتجاري، المجلد 21- العدد الأول - يناير 2020.
- 08- السعيد بن لخضر، صورية شنبلي، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية/ مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 3، العدد 02(2018).
- 09- عصماني مختار، أوكيل رابح، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة، 1990-2016، مجلة معارف: قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشر - العدد 25/ ديسمبر 2018.
- 10-زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، les cahiers du cread.vol.34-n2-2018
- 11- نجلاء إبراهيم عبد الرحمان، ريا محمد النفيعي: مدى ارتباط المسائلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06 العدد 02 سنة 2020